

ملخص تقرير ميزانية النوع الاجتماعي 2015

يُدرج تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2015 ضمن مسار الجهود المبذولة لتقييم السياسات العمومية على أساس مبادئ المساواة بين الجنسين ومن منظور حقوق الإنسان. وفي نفس السياق، لقد قامت هاته النسخة بتسليط الضوء على المكتسبات التي تم تحقيقها في ظل الدستور الجديد.

كما تطرق تقرير ميزانية النوع الاجتماعي إلى أوجه القصور والثغرات المسجلة، وبالتالي التطلع إلى الانتظارات لإتمام بناء الصرح المؤسساتي الجديد للمغرب، وكذا إلى إغناء تحليل وتقييم مختلف البرامج والمشاريع التي تشرف عليها الحكومة، وهي إجراءات ستساهم لا محالة في الدفع بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية لفائدة المساواة بين الجنسين.

وبهدف تعزيز ملاءمة الجهود المبذولة للمعايير الدولية للنهوض بحقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة الواردة في الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب ووفقا للدستور، تمت المصادقة سنة 2014 على العديد من القوانين (تعديل المادة 475 من القانون الجنائي الذي يرمي إلى حماية حقوق الفتيات الفاصرات في حالة الاغتصاب، ومصادقة مجلس النواب في يونيو 2014 على مشروع القانون رقم 87.13 الذي يوافق بموجبه المغرب على الاتفاقية رقم 97 المتعلقة بالعمال المهاجرين وموافقة مجلس النواب والمستشارين على مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13). وتجدر الإشارة إلى وجود مشاريع قوانين أخرى في طور المصادقة (مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء ومشروع قانون بشأن إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ومشروع قانون بشأن إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفل).

وقد تم إغناء الترسنة القانونية الوطنية بعدد من النصوص تهم تعزيز حماية حقوق المواطنات والمواطنين ومواصلة الجهود المبذولة من قبل الهيئات التي تم إحداثها أو تعزيز صلاحياتها في الدستور لضمان الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطنين وعلى كرامتهم.

وفي هذا الصدد، تعتبر المساواة بين الجنسين من اولويات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي انخرط في عدة مشاريع تهدف إلى ترسيخ دولة الحق والقانون.

وهكذا، اعتمد المجلس مقارنة عمل تستهدف مأسسة المساواة بين الجنسين على مستوى برامج وهيكليته. وتتفرع هذه المقاربة إلى محورين: الأول يخص المساهمة في توحيد وتنسيق الترسنة القانونية الوطنية والسياسات العمومية مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب ومع مقتضيات الدستور والثاني يعنى بتعزيز المساواة بين الجنسين داخل المجلس.

فيما يخص المحور الأول، نظم المجلس عدة اجتماعات للتشاور حول إنشاء هيئة المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز، تلتها مناقشة مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء. كما أصدر المجلس رأيا استشاريا بشأن مشروع القانون رقم 12-19 الذي يحدد شروط الخدمة في المنازل.

وعلى المستوى المؤسساتي، تم إحداث مجموعة عمل دائمة خاصة بالمنافسة وعدم التمييز والأجبال الجديدة لحقوق الإنسان. كما أطلق المجلس عدة دورات تكوينية بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وعدة مراكز التكوين وكليات. ويتمحور هذا البرنامج، الذي يستفيد منه أعضاء المجلس على المستوى المركزي والجهوي حول المساواة ومحاربة التمييز

وبالموازاة مع ذلك، قامت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بالعديد من الأنشطة خلال الفترة 2013-2014 من شأنها تعزيز التقيد بحقوق الإنسان في إطار تنفيذ السياسات العمومية وتنسيق علاقات المغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما قامت المندوبية بإعداد وتقديم التقرير الدوري الرابع بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإرسال التقرير الأولي الخاص بتنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم خلال شهر شتنبر التقرير الأولي للمغرب بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وفي نفس السياق تم إعداد التقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وكذا التقرير الأولي حول البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وقد أعدت المندوبية التقرير الوطني المرحلي بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وقد تم إعداد هذا التقرير وفق مقاربة تشاركية وتشاورية شاركت فيها جميع الهيئات المعنية، مع الاستفادة من دعم وكالات الأمم المتحدة المعتمدة بالمغرب.

في إطار ملاءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية، عملت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان على توقيع شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة ترمي إلى تعزيز قدرات مختلف الفاعلين في المجال التشريعي على مستوى ملاءمة النصوص القانونية مع المعايير والأحكام الدولية والمقتضيات الدستورية في مجال حقوق الإنسان وحقوق النساء على وجه الخصوص.

وبالنظر لكل ما سبق، تدرج التدابير المتخذة في مجال احترام حقوق الإنسان وخاصة حقوق النساء في إطار دينامية متكاملة ومتواصلة، تميزت بإطلاق العديد من الإصلاحات القانونية والمؤسسية الرامية إلى إرساء الأسس اللازمة لضمان التمتع الكامل للنساء والرجال بحقوقهم المدنية والسياسية من جهة وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من جهة أخرى.

تشكل الخطة الحكومية للمساواة، المعتمدة من قبل المجلس الحكومي في 6 يونيو 2013 حول الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية، قاعدة وطنية مشتركة للإجراءات الرامية إلى تحقيق التقارب بين مختلف المبادرات الرامية إلى إدماج المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية وبرامج التنمية وتعزيز الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية.

كما تعتبر استجابة لمتطلبات تزويد المغرب بإطار مؤسساتي يغطي بطريقة منسقة ومهيكلية جميع البرامج والأنشطة التي تعتمدها الوزارات (تشارك 32 وزارة في الخطة الحكومية للمساواة) لتعزيز المساواة بين الجنسين.

وقد تطلب تفعيل الخطة الحكومية للمساواة إحداث لجنة وزارية قيادية وتأسيس لجنة تقنية مشتركة ما بين الوزارات لتتبع مراحل تقدم الخطة وتنسيق وتوجيه سياسة الحكومة في مجال الإنصاف والمساواة بين الجنسين. ومن أجل تتبع معلوماتي للخطة الحكومية للمساواة، وضعت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية برنامجاً معلوماتياً لتمكين كل قطاع وزاري من رصد وتتبع إنجاز الأهداف.

فيما يخص مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، قد تعززت الأسس القانونية الخاصة بمحاربة جميع أشكال العنف ضد المرأة، من خلال إعداد مشروع قانون رقم 103-13 الذي يوجد حالياً في طور النقاش.

أما بالنسبة لإنشاء هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، فقد تم خلق لجنة علمية مكونة من خبراء في مختلف الميادين لإعداد تقرير يحدد الشكل التنظيمي والوظيفي للجنة ونص القانون الذي يحكمها.

ومن حيث حماية النساء والأطفال ضحايا العنف، تم تجهيز وحدات حماية النساء والأطفال في المحاكم لتسهيل ولوج النساء للعدالة (تم تجهيز 33 محكمة بوحدات استقبال النساء والأطفال). وكذا مواكبة إعداد المخططات المحلية¹ لحماية النساء والأطفال في إطار عملية منسقة وتشاركية تضم جميع الشركاء العاملين في هذا المجال.

وبهدف تعزيز وتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام، تم إدراج أحكام تتعلق بتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام في دفاتر التحملات الجديدة للهيئات السمعية والبصرية. وقد توجت هذه الجهود باعتماد المجلس الحكومي، في ماي 2014، لمشروع تعديل القانون السمعي البصري رقم 77-03 الذي يهدف إلى محاربة الصور النمطية للمرأة ويمنع التمييز أو الحط من كرامتها في وسائل الإعلام.

وفي إطار إجراءات الخطة الحكومية للمساواة، ومن أجل أعمال حقوق المرأة وتعزيز فرص ولوجها للوظيفة العمومية ولمواقع صنع القرار، تواصل شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في خطة عملها. وعلى الصعيد التنظيمي، تميزت سنة 2014 بمأسسة شبكة² التشاور المشتركة بين الوزارات وإنشاء مرصد النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية وإطلاق دراسة حول وضع استراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية³.

ورغم الجهود المبذولة لتعزيز دور المرأة في الوظيفة العمومية، يظل تمثيل المرأة في المناصب العليا للمسؤولية منخفضا جدا مقارنة مع الرجال، حيث أظهر هذا المعدل تطورا بطيئا نسبيا من 10% سنة 2001 إلى 16% سنة 2013، بزيادة قدرها ست نقاط مئوية خلال 12 سنة.

وفي نفس السياق، تميزت سنة 2014 بتقدم كبير من خلال مأسسة ميزانية النوع الاجتماعي. فقد تم تعزيز التعميم المنهجي لبعث النوع الاجتماعي في عملية البرمجة والتخطيط على مستوى جميع الوزارات من خلال إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية الذي يدمج بعد النوع الاجتماعي ضمن كل برنامج ومخططات الوزارات، والذي اعتمده كل من مجلس الحكومة خلال يناير 2014 ومجلس النواب في يونيو 2014 ومجلس المستشارين خلال أكتوبر 2014.

يندرج إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية في إطار الدينامية التي أطلقها المغرب بهدف تعزيز آليات الحكامة الجيدة وكفاءة وفعالية العمل العمومي. كما يهدف إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، كما صادق عليه مجلس النواب، إلى وضع الأسس الضرورية لبلوغ ميزانية مفهومة وواضحة، وضمان مراقبة أكبر لتنفيذ السياسات القطاعية وفهم أفضل للنتائج المرجو بلوغها، وتحديد أدق لمسؤوليات مختلف المتدخلين وكذا وضع آليات للتدبير في خدمة التنمية ورفاهية المواطنين.

وتنص المادة 39 على أن كل برنامج هو عبارة عن مجموعة متناسقة من المشاريع أو العمليات الخاصة لنفس الوزارة أو المؤسسة، تفرن به أهداف محددة وكذا مؤشرات مرقمة لقياس النتائج المحصل عليها مع مراعاة مقارنة النوع الاجتماعي.

وحددت المادة 48 مختلف التقارير المصاحبة لمشروع قانون المالية ومن ضمنها تقرير النوع الاجتماعي. وقد كرس مشروع الإصلاح، كما صادق عليه مجلس النواب، تقرير النوع الاجتماعي كأداة أساسية لتقييم السياسات العمومية ومراعاتها للنوع الاجتماعي. وسيمكن كل ذلك من تعزيز المساءلة بالنظر إلى الالتزامات المسطرة خصوصا في مجال دعم المساواة بين الجنسين.

¹ تم اختيار 5 مناطق تجريبية لهذا الغرض هي: وجدة وفاس وطنجة ومراكش وبنو ملال.
² عبر بعث إرساليات موقعة من طرف وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة إلى جميع ممثلي القطاعات الوزارية المنتمبة للشبكة.
³ تتجلى أهداف هذه الدراسة في مواكبة المجلس من أجل إدماج مبدأ الإنصاف والمساواة بين الجنسين في جميع مراحل عملية إصلاح الإدارة العمومية التي اعتمدها وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.

وفي سياق تعزيز التنفيذ الجيد لميزانية النوع الاجتماعي، وبعد إنشاء مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي في فبراير 2013 وتوقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في يونيو 2013، لتنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار خطة عمل المركز، بدأت الأنشطة الفعلية للمركز خلال سنة 2014، حيث عقدت عدة اجتماعات انبثقت عنها خطة عمل مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2014. ومن المقرر أيضا القيام بالعديد من الأنشطة خلال السنة الجارية 2014 تهم التركيبة التنظيمية للمركز (التركيبة المالية ورصد موارد الميزانية، وتحديد مؤهلات التوظيف، وتنظيم مقابلات التوظيف، ...) وتنظيم ورشات عمل لتقوية القدرات، بالإضافة إلى إقامة أولى الشراكات مع المؤسسات الأخرى العاملة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين. ...

وكلت الجهود المبذولة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية على مستوى التنفيذ والرصد الجيد لميزانية النوع الاجتماعي بحصولها، في يونيو الأخير، على جائزة التفوق في مجال الوظيفة العمومية (الفئة الرابعة الخاصة بالجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين) التي تمنحها الأمم المتحدة.

بالنسبة للولوج العادل للحقوق الاجتماعية، انخرط المغرب في عدة مشاريع من أجل تحسين الولوج للتعليم والصحة والسكن والبنيات التحتية الأساسية (الماء، الكهرباء، الطرق والطرق السيارة، الربط بشبكة التطهير...). وقد تم تحقيق إنجازات ملموسة في هذا الصدد، غير أنه لا تزال هناك تحديات يجب تجاوزها والتي تتعلق باستفادة النساء بشكل متساو مع الرجال من هذه الحقوق.

لقد تميز مجال التعليم بتحسين ملموس لمؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الابتدائي العمومي على الصعيد الوطني، حيث انتقل من 0,84 خلال الموسم الدراسي 2000-2001 إلى 0,91 (91 فتاة ممدسة مقابل 100 فتى ممدس) خلال 2013-2014، أي بزيادة 7 نقط مئوية، مما يعكس شبه تكافؤ بين الجنسين في الولوج للتعليم الابتدائي. وانتقل هذا المؤشر بالعالم القروي من 0,76 إلى 0,90 (90 فتاة ممدسة مقابل 100 فتى ممدس)، أي بزيادة 14 نقطة مئوية. وخلال نفس الفترة، ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي الإعدادي العمومي من 0,75 ليصل 0,80، مسجلا بذلك ارتفاعا بخمس نقط مئوية. وبالمناطق القروية، انتقل هذا المؤشر من 0,42 إلى 0,62 أي ما يعادل زيادة بحوالي 20 نقطة مئوية.

وفي ما يخص التعليم الثانوي التأهيلي، بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين على الصعيد الوطني 0,91 خلال الموسم 2013-2014 مقابل 0,85 خلال الموسم 2000-2001، أي بارتفاع بحوالي 6 نقط مئوية. وبالوسط القروي بلغت هذه الزيادة 18 نقطة مئوية (من 0,48 إلى 0,66).

وبخصوص حق المرأة في التعلم، فقد حقق المغرب تقدما ملحوظا خلال السنوات الأخيرة في مجال محاربة الأمية لدى هذه الفئة. إلا أنه رغم التقدم المسجل في مجال محاربة الأمية، تظل النساء أكثر عرضة لهذه الآفة، حيث بلغت نسبة الأمية 37% سنة 2012 لدى النساء مقابل 25% لدى الرجال. وفي مجال الولوج إلى التعليم العالي، تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وهو ما يؤكد معدل التأنيث الذي تجاوز 50% في بعض الشعب،

وفي مجال الولوج العادل للخدمات الصحية، ومن أجل تحسين الولوج للأدوية، خاصة لدى الفئات المعوزة، تم خفض أثمان ما يزيد عن 1570 دواء (أي 30% من الأدوية التي تباع بالمغرب) مع تخفيض مهم في أثمان أدوية علاج السرطان. وفي مجال التغطية الصحية، ساهم استمرار الجهود لتعميم نظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين من بلوغ 7,28 ملايين مستفيد بحق مفتوح حتى دجنبر 2014، مما يعادل نسبة تغطية تبلغ 86%.

فيما يتعلق بخفض وفيات الأمهات عند الولادة ووفيات الأطفال، فقد استمرت الجهود في اتجاه تحسين تتبع الحمل والولادة مجانا وذلك من أجل تقليل عوامل الخطر. وترجمت هذه الجهود بتحسين نسبة النساء اللواتي تلقين علاجات ما قبل الولادة لتصل إلى 77,1% على الصعيد الوطني خلال سنة 2011 (91,6% بالوسط الحضري مقابل 62,7% فقط بالوسط القروي). وبخصوص الولادات التي أشرفت عليها الأطر الصحية المؤهلة، فقد بلغت 73,6% على المستوى الوطني سنة 2011 (63% سنة 2004).

وبذلك يكون معدل وفيات الأمهات عند الولادة قد انخفض بشكل ملحوظ خلال الخمس سنوات الأخيرة، ليسجل 112 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية سنة 2009-2010، أي بتراجع بنسبة 50,7% مقارنة ب 2003-2004. وبالنسبة لمعدل وفيات الأطفال دون السنة ومعدل وفيات الأطفال ما بين سنة و 5 سنوات، فقد واصلوا انخفاضهم. حيث تراجع الأول بنسبة 28% خلال السبع سنوات الأخيرة، منتقلا من 40 وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2003 إلى 28,8 للألف سنة 2011.

أما بخصوص الولوج إلى السكن اللائق، يتم العمل حاليا على إطلاق بحث حول "تقييم آثار برامج محاربة السكن غير اللائق على ظروف عيش الأسر". ويهدف هذا البحث إلى الحصول على معلومات مهمة تسمح بتقييم آثار برامج محاربة السكن غير اللائق على ظروف عيش الأسر من منظور النوع الاجتماعي. وموازية مع ذلك، مكنت البرامج المتعلقة بمدن بدون صفيح، من إعلان 51 مدينة بدون صفيح من بين 80 مدينة معنية في بداية البرنامج. وستعزز وتيرة تفكيك مدن الصفيح بهدم 13.600 سكن صفيحي نهاية سنة 2014.

وبالنسبة للولوج إلى البنيات التحتية الأساسية، مكن برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب من تسجيل تحسن ملحوظ في نسبة ولوج الساكنة القروية إلى الماء الشروب، والتي انتقلت من 14% سنة 1994 إلى 70% سنة 2005 ثم إلى 94% نهاية سنة 2013. وقدر عدد السكان المستفيدين من الماء الشروب بحوالي 12,5 مليون نسمة. وموازية مع ذلك، مكن برنامج كهربة العالم القروي منذ انطلاقه إلى نهاية 2013، من رفع نسبة كهربة العالم القروي إلى 98,51% نهاية سنة 2013.

وقد عززت الجهود المبذولة في إطار البرنامج الوطني للطرق القروية من ولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية، ومن تحقيق نسبة ولوج قدرها 74% سنة 2013، ومن فك العزلة عن 2,5 مليون نسمة ومن إنجاز 13.100 كلم من الطرق.

يستوجب الولوج المتكافئ للمرأة لحقوقها الاقتصادية ولوجا أفضل إلى الموارد والوسائل الاقتصادية، بما في ذلك التشغيل، والخدمات المالية والعقار والتكوين. ولبلوغ هذه الأهداف، اتخذت السلطات العمومية، بشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، عدة تدابير لتهيئة الظروف اللازمة لتوفير البيئة الملائمة لعمل النساء وولوجهن عالم المقولة.

ويندرج في هذا الإطار برنامج "إدماج" الذي مكن من توفير الشغل لحوالي 400.000 باحث عن الشغل خلال الفترة 2006-2013. وبلغ هذا العدد خلال سنة 2013 حوالي 56.700، 50% منهم من النساء. فيما بلغ عدد المدمجين في سوق الشغل خلال الخمسة الأشهر الأولى من سنة 2014 حوالي 25.407، 55% منهم من النساء. كما استفاد أزيد من 105.400 شخص من برنامج "تأهيل" خلال الفترة 2007-2013. وبلغ عدد المستفيدين من التكوين التعاقدى خلال سنة 2013 حوالي 4.285 شخصا، 67% منهم من النساء. واستفاد من هذا البرنامج خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2014 حوالي 6.601 باحث عن الشغل من بينهم 30% من النساء. وفي إطار برنامج "مقاولتي" وخلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2014، تمت مصاحبة حوالي 676 مرشحا، منهم 28% من النساء.

ورغم النتائج المشجعة المسجلة على مستوى برامج دعم التشغيل، يظهر المعدل الوطني للنشاط اختلافا واضحا بين الجنسين (73% لدى الرجال و 25,1% لدى النساء خلال سنة 2013)، مما يعكس ضعف مشاركة المرأة في سوق الشغل⁴. وفي ما يخص معدل البطالة على المستوى الوطني، فقد بلغ 9,1% لدى الرجال مقابل 9,6% لدى النساء.

ويهدف تحسين نتائج برامج التشغيل وتحقيق الأهداف المرجوة في مجال المساواة بين الجنسين على مستوى سوق الشغل، اعتمدت وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية مجموعة من الاجراءات. وفي هذا الصدد، وجهت الوزارة دورية (رقم 13/16) إلى مختلف المندوبين الجهويين والإقليميين للوزارة بهدف حث مفتشي الشغل على العمل على ضمان احترام تطبيق الإجراءات القانونية والتنظيمية في ما يتعلق

⁴ حسب الوسط، تبقى المساواة بين المرأة و الرجل اقل بمرتتين داخل الوسط الحضري بالمقارنة مع الوسط القروي

بالمرأة العاملة. ولتعزيز هذا الدور، نظمت كذلك وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، حوالي 20 ورشة تكوينية جهوية لفائدة 500 مفتش شغل حول الحقوق الأساسية، بما فيها الحق في المساواة وعدم التمييز على مستوى الشغل والمهنة والراتب.

وفي هذا الصدد، وفي إطار مخطط المغرب الأخضر، اتخذت العديد من الإجراءات الهادفة إلى مراعاة أولويات المرأة القروية وحاجياتها في مجال الدعم التقني والتكوين والتأطير وتعزيز قدراتها الإنتاجية. وقد مكنت حتى الآن التدابير المتخذة في هذا السياق من إحداث أزيد من 1.000 تعاونية وجمعية نسوية فلاحية، وتمويل أكثر من 700 مشروعا لفائدة 14.000 امرأة قروية⁵.

كما تضع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي (2010-2020) مقاربة النوع الاجتماعي كمحور استراتيجي أفقي، مما أسفر عن انخراط مرتفع للنساء، في إطار التعاونيات قصد ممارسة الأنشطة المدرة للدخل. وقد شهدت التعاونيات النسائية الصرفة طفرة نوعية خلال السنوات الأخيرة، منتقلة من 738 خلال سنة 2008 إلى 1756 (15% من مجموع التعاونيات) خلال سنة 2013، بمجموع 31.833 امرأة منخرطة. وتشتغل أغلب هذه التعاونيات بالأنشطة الفلاحية (11.628 منخرطة)، والصناعة التقليدية (11.274 منخرطة)، وتتمين منتجات شجرة الأركان (6.438 منخرطة).

ووعيا منها بأهمية دور روح المقاول في إطار التعاونيات النسائية والمقاولات النسائية بشكل عام كدعامة أساسية للاستقلالية الاقتصادية للنساء، اتخذت السلطات العمومية، بشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، تدابير خاصة في هذا الإطار. وهكذا تم تفعيل صندوق الضمان "إليك" التابع لصندوق الضمان المركزي، والذي يهدف إلى تشجيع ومواكبة تطور المقاولات الخاصة بالنساء، وذلك عبر تمكين النساء المقاولات من الحصول على القروض لتطوير مشاريعهن. ومنذ انطلاقه خلال أبريل 2013، مكن منتج "إليك" من تعبئة قروض بمبلغ 40 مليون درهم مكنت من تمويل خلق 90 مقاولة تشرف عليها امرأة أو مجموعة نساء، بمجموع استثمارات بلغ حوالي 62 مليون درهم.

وفي إطار التعاون بين وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية، تم وضع مشروع "الشباب في العمل" (2012-2016) في ثلاث مناطق تجريبية، مع إدماج مكون خاص بالمقاولات النسائية.

بالإضافة إلى ذلك، عملت الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، بشراكة مع المراكز الجهوية للاستثمار والتعاون التقني الألماني إلى وضع برنامج " في ما بينهن في الجهات" وذلك بهدف دعم ومواكبة النساء اللواتي ينشئن مقاولات صغيرة وصغيرة جدا، وذلك عبر تنظيم دورات للتكوين والتدريب الفردي في مختلف مجالات إدارة المقاولات والتي استفاد منها حوالي 120 مقاولة عند نهاية سنة 2013.

كما تم خلق عدة حاضنات للمقاولات في عدة مدن للمملكة من قبل جمعية النساء المقاولات للمغرب، وذلك بهدف ضمان مواكبة وخلق مقاولات تديرها نساء حاملات لمشاريع مبتكرة. كما أطلق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، عبر لجنة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات والعلامات، مشروع "وضعتي" الذي يهدف إلى تطوير آلية للوسائل التعليمية لأجل التقييم الذاتي ومواكبة المقاولات في مجال المساواة بين الجنسين.

وإجمالا، وعلى ضوء تقييم تمتع النساء و الرجال الفعلي فيما يتعلق بثلاثة أجيال من الحقوق (المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية) وفقا للاستراتيجيات والبرامج التي تنفذها جميع القطاعات الوزارية كما تم تقديمها في تقرير ميزانية النوع الاجتماعي، فإن هذا الأخير يؤكد التقدم الملموس فيما يخص تمكين المرأة من الولوج إلى هاته الحقوق.

⁵في نفس السياق تم توقيع في 18 يوليوز 2014 على اتفاقية تمويل مالي للمرحلة الثانية من برنامج الدعم الاوروبي لسياسة القطاع الفلاحي. و يبلغ الغلاف المادي المخصص لهذا البرنامج 670 مليون درهم موزعة على 4 سنوات، من أجل تعزيز عدة سلاسل الانتاج داخل الجهات المعنية (الزيتون، التمر، اللوز، اللحوم الحمراء) و ضمان ادماج النساء القرويات و الشباب ضمن مشاريع المحور الثاني من مخطط المغرب الاخضر.

كما يشير إلى أن تقييم تأثير السياسات العمومية على المواطنين والمواطنات من منظور النوع الاجتماعي رهين بضرورة توفير الدعم المشترك والمنسق لجميع المتدخلين وذلك عبر تفعيل نظم معلومات يعتمد مؤشرات بعد النوع الاجتماعي وتعميم اليات المتبوع والتقييم ومؤشرات النجاحة التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي.